محو الأمية في الجزائر

أ. بوتفنوشات حياة
جامعة البليدة2

الملخص:

يعتبر العنصر البشري أهم مورد تملكه أية دولة كانت، و عليه يبقى على عاتق هذه الأخيرة المسؤولية الكبيرة للاعتناء و التكفل بهذا المورد الثمين إن صح التعبير و على كافة المستويات، و أولى الاهتمامات هي حقه في التعليم و حصوله على قدر كافي من المعارف خصوصا في العصر الحالي و هو عصر العولمة بكل ما يحمله هذا المفهوم من معاني و مدى ارتباطه بتنمية المجتمعات و تقدمها، ولهذا و مع مطلع الاستقلال أخذ التعليم مكانة أولى في سياسة البلاد من خلال العملية التعميمية و التوسعية للمنشآت التعليمية على مختلف أرجاء الوطن، بالإضافة إلى ديمقراطية التعليم و مجانيته كما جاء في المخططات التنموية التي سطرتها الدولة بعد سنوات قليلة من نيلها للاستقلال، و تضافرت الجهود في هذا المجال للقضاء التدريجي على مستوى الأمية و الجهل اللذان حاول الاستعمار الإحتلالي نشرهما في أوساط الشعب المستعمر. و كان و لايزال للمجتمع المدني الدور الفعال في القضاء على الأمية بالمجتمع من خلال تفعيل نشاطاته بمختلف جهات الوطن.

Abstract

The human element is the most important resource owned by a country that has a great responsibility to take care of this precious resource at all levels, and the first is the right to education and receipt of sufficient knowledge, especially in the current era of globalization, with all its concept and how it relates to community development and progress. Therefore, with the onset of independence, education was the first in the country's political life through the sweeping process and the expansion of educational institutions in various parts of the country, as well as democratization and free education which outlined in the development plans a few years after independence. Efforts were combined to eradicate gradually illiteracy and ignorance that colonialism tried to spread among colonized peoples. Civil society still has an active role against the eradication of illiteracy through the activation of its activities in various parts of the country.

مقدمة:

يعيش المواطن في بيئته الاجتماعية ضمن قوانين و نظم اجتماعية تستوجب عليه الخضوع لها و العمل بها، بالمقابل فهو لديه حقوق، على مسؤولي الدولة تلبيتها له بحق المواطنة التي يملكها، لكن رغم هذا تبقى طلبات كثيرة لا تجد ما يستوفي قضاؤها، و هنا تأتي مؤسسات المجتمع المدني على مختلف أشكالها لتقدم العون للأفراد و مدهم بكل ما تملكه من عطاء و سخاء لخدمتهم و الاستجابة لاحتياجاتهم. و على ذكر المجتمع المدني، فأصل هذا المفهوم بدأ في حقب تاريخية قديمة ارتبط بثلاث مكونات أساسية ظهرت في أروبا ثم انتشرت تدريجيا و منها: الليبرالية، الرأسمالية و العلمانية، و هذه المصطلحات ترتبط أساسا بالقيم و المعتقدات لتتعدى إلى الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية. و تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم بعد تثبيت مفهوم نهائي للمجتمع المدني و إنما توجد أساسيات لهذا المجتمع تتمثل في الديمقراطية و التعددية و التداول السلمي للسلطة و وجود المؤسسات[1]. و قد برز هذا المفهوم في العالم العربي كمفهوم جديد، فقد تم تنظيم ندوة سنة 1992 بمركز دراسات الوحدة العربية و تبنوا في ذلك مفهوما إجرائيا و قصدوا بالمجتمع المدني: المؤسسات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال تام عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني التي تقوم بها أحزاب سياسية، و منها أغراض ثقافية نقابية كالدفاع عن مصالح العمال المنتسبين إليها و منها أغراض ثقافية كما في الجمعيات ذات الأهداف الفكرية– الإبداعية و اتحادات الكتاب التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، و منها أغراض اجتماعية للإسهام في

العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية[2]. فهذه الأغراض تتماشى و نوع المؤسسة المنشأة لهدف محدد أقيمت لأجله، أي مؤسسات المجتمع المدني و المتمثلة على العموم في النقابات و الجمعيات الثقافية و الحقوقية و الأحزاب السياسية[3].

و يمكن القول عن المجتمع المدني في الجزائر أنه قد استطاع أن يخطو خطوات عملاقة في فترة وجيزة ذلك أن عدد الجمعيات التي برزت منذ ظهور قانون الجمعيات يعتبر قياسيا. و قد كان صدور قانون الجمعيات بمثابة بداية انطلاق المجتمع المدني في الجزائر، فمن 1962 إلى 1989 كان عدد الجمعيات لا يتجاوز 167 جمعية وطنية و ارتفع بعد إصدار القانون 90-31 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع الاجتماعي و إلى غاية 31 ديسمبر 2002 إلى أكثر من 52 ألف جمعية منها 890 جمعية ذات طابع وطني و هو ما يعبر عن تعطش المجتمع المدني إلى التعبير عن ذاته من خلال تنظيمات مرنة يتمكن بواسطتها المساهمة في إدارة شؤون الحياة العامة، و قد امتد نشاط الجمعيات الوطنية إلى العديد من المجالات الاجتماعية، الثقافية، الإعلامية، الصحية و التكنولوجية[4]. وتعتبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية واحدة من أهم المؤسسات باعتبارها وحدات اجتماعية ينشئها المجتمع من أجل تنمية استعدادات الأفراد الفطرية و تربيتهم على تلبية حاجاتهم، و تأهيلهم للحياة الاجتماعية في ظل ثقافة مجتمعهم مثل المسجد، دار الحضانة، الكشافة الإسلامية، مراكز رعاية الشيوخ و العجزة، جمعيات محو الأمية و تعليم الكبار[5]. و بالحديث عن محو الأمية، سنحاول في هذا المقال بالتطرق لحيثيات هذا الموضوع و تتبع مساره بالمجتمع الجزائري، هذا الأخير الذي ذاق مرارة هذه الظاهرة و تفاقمها بسبب السياسة التي انتهجها المستعمر خلال سنوات الاحتلال، كما سنبين الدور الذي لعبه المجتمع المدني في محاربة مظاهر الأمية بمجتمعنا.

I- لمحة تاريخية عن محو الأمية:

لقد شهد مفهوم محو الأمية تطورا كبيرا خصوصا منذ بدء الاهتمام بالتنمية في أواسط القرن العشرين وصولا إلى وقتنا الراهن، و قد بذلت منظمات دولية عدة مثل اليونسكو و اليونيسيف مجهودا كبيرا في هذا المجال[6]. لكن إذا عدنا للتاريخ الأولي لمحو الأمية فتأتي روسيا مهد حملة محو الأمية، إذ بدأت عام 1860 و في 1919 أمضى لينين مرسوما ينص على جعل تعليم القراءة و الكتابة إجباريا لكل مواطن بلغ ثماني سنوات إلى غاية خمسين سنة. و تعد سنة 1929 تاريخ أول مؤتمر دولي حول محو الأمية و تعليم الكبار، حيث اشتركت فيه خمس و عشرون دولة، و لقد انبثق عن هذا المؤتمر أول حملة شاملة حول محو الأمية و في عام 1949 انعقد المؤتمر الدولي الثاني لتعليم الكبار بسينور بالدانمارك، حيث اشتركت فيه 79 دولة، و لقد نص هذا المؤتمر على تعزيز تعليم الكبار بأشكاله المختلفة لأنه أصبح عملا أساسيا في عملية التطور و الازدهار الاقتصادي، الثقافي و السياسي. في عام 1972 انعقد المؤتمر الدولي الثالث لمحو الأمية باليابان، و لقد نص هذا المؤتمر بالأخص على محو الأمية الوظيفي، و مع نشأة منظمة اليونسكو توالت المؤتمرات حيث قامت هذه المنظمة بنشر دراسات حول محو الأمية و تعليم الكبار و تزويد الدول السائرة في النمو بالبرامج الموجهة لتعليم الكبار[7].

II- مسار محو الأمية بالجزائر:

لقد عرف المجتمع الجزائري غداة الاستقلال واقع مر تمثل في نسبة مرتفعة جدا من الأميين قدرت ب 85% سنة 1962 في أوساط السكان الجزائريين الذين قدر عددهم آنذاك ب 9 ملايين نسمة من بينهم 5.600.000 أمي بينما كانت نسبة الدارسين لا تتجاوز 20% و هذا نتيجة سياسة التجهيل التي انتهجها المستعمر طيلة فترة الاحتلال رغم محاولات جبهة التحرير الوطني في تعليم الجزائريين. و بالتالي فقد عرف قطاع التربية بعد الاستقلال مشاكل جمة نظرا لفرار عدد هائل من المعلمين و الأساتذة الفرنسيين، هذا من جهة و من جهة أخرى قلة الهياكل القاعدية التي تم توزيعها بطريقة غير عادلة على مستوى التراب الوطني. و للخروج من الوضعية المزرية قامت الجزائر بالإعلان عن حملة وطنية ضد الجهل و

الأمية سنة 1963، شارك فيها كل المعلمين و أيضا موظفين من مختلف القطاعات، كان الهدف منها محاربة و مكافحة الجهل، أطلق عليها شعار " الحرب على الجهل- أتحرر" إلا أن هذه الحملة لم تدم إلا 6 أشهر. و لقد حققت هذه الحملة نتائج معتبرة رغم أنها لم تعتمد على خطة شاملة مبنية على طرق و مناهج علمية مخططة و من بين هذه النتائج نذكر منها مايلي: - انجاز بعض الوسائل التعليمية مثل: " الحرب على الجهل- أتحرر" كتاب قراءة و كتابة، " الحرب على الجهل- أتحرر" كتاب الحساب، و التي بنيت عليها الوسائل التعليمية الأخرى التي أنجزت فيما بعد. – ضرورة التفكير في تنظيم و هيكلة جهة إدارية على ضوء هذه التجربة توكل لها هذه العملية من الناحية التقنية، و هذا ما تم بالفعل في 31 أوت سنة 1964 عندما تم إنشاء المركز الوطني لمحو الأمية، و هكذا انتقلت مهمة محو الأمية من الجهد السياسي الحزبي المعتمد على التطوع إلى الجهد الحكومي[8].

و عليه، فقد تم في الجزائر بعد الاستقلال انتهاج سياسة وطنية لمحو الأمية و تعليم الكبار، إلى جانب سياسة تعميم التعليم. فمنذ فجر الاستقلال أصبح ينظر إلى الأمية على أنها عاهة جماعية تضر بالتفتح الاجتماعي و الثقافي و تعرقل التطور الاقتصادي، و يشهد على ذلك الشعارات التي رفعت حينها بمناسبة حملة محو الأمية:

-الأمية هي ثمرة الاستعمار الفكري.

– يجب على من يعرف شيئا ما أن يعلمه.

- الجهل ظلام .

- محو الأمية " التجنيد من أجل بناء مجتمع جديد".

- العمل على محو الأمية من أجل تسيير أفضل للثروات.

- الشعب الذي يتعلم هو شعب يتقدم.

و الجدير بالذكر فالتعليم المقدم في هذا المجال لم يكن يهدف فقط إلى تقديم بعض المعلومات المحصورة في تحصيل أوليات القراءة و الكتابة و الحساب، بل يسعى لأن يكون وظيفيا، أي محتوياته كانت مرتبطة بالنشاط المهني و بمحيط المتعلمين، إذ يهدف زيادة على ذلك لأن يحدث في أوساط هؤلاء تحسنا في الكفاءة المهنية، و أن يتخذ كقاعدة للعمليات التربوية المقبلة (ما بعد محو الأمية) و أن يمكنهم من وعي الواقع الاجتماعي و ضرورة التجنيد من أجل تحسينه[9]. و بلغة الأرقام فقد قدر عدد الأميين في الجزائر حسب التعداد العام للسكان سنة 1966 قرابة ستة ملايين نسمة و هو ما يعادل نسبة 74.6% من مجموع السكان البالغين 10 سنوات فما فوق، و لقد بذلت الدولة جهودا معتبرة في مجال التربية و التعليم في نفس الوقت الذي تواصلت فيه الجهود في مجال محو الأمية و تعليم الكبار، و قد أدى ذلك إلى تراجع نسبة الأمية لدى الجنسين على حد سواء مع تفوق الرجال عن النساء. و هذا ما تبينه معطيات الديوان الوطني للإحصائيات حسب التعدادات السكانية.

الجدول رقم (1): معدل الأمية للبالغين 10 سنوات فما فوق حسب الجنس

السنوات	معدل الأمية % (10 سنوات فما فوق)		
	رجال	نساء	المجموع
*1966	62.30	85.40	74.60
*1977	48.20	74.30	58.10
*1987	30.75	56.66	43.62

*1998	23.65	40.27	31.90
**2008	15.5	28.9	22.1

*الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة، " محو الأمية في الجزائر "، رسالة الأسرة ، مارس 2004، الجزائر، ص ص. 34-35.

فيما يخص المؤسسات الخاصة بمحو الأمية و تعليم الكبار لدينا:

1- الديوان الوطني لمحو الأمية و تعليم الكبار:

أنشئ في 31 أوت 1964 كلف بمهمة أساسية متمثلة في محاربة الأمية قصد ضمان حق الأميين خارج المنظومة التربوية[10].

- مهام الديوان الوطني لمحو الأمية و تعليم الكبار:

الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار يعمل على:

- تنفيذ البرنامج الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، وهو أداة الدولة في إنجاز السياسة الوطنية في هذا المجال قصد ضمان حق الأميين في التعليم خارج المنظومة التربوية العامة؛

- متابعة و مراقبة و تقويم كل العمليات والنشاطات التي ترتبط بهذه المهمة والتي تنظمها المؤسسات والهيئات العمومية والخاصة وكذلك الحركة الجمعوية التي تعمل من أجل محو الأمية وتعليم الكبار. كما يساهم في توفير كل شروط نجاح هذه الأنشطة .

و بهذه الصفة يكلف الديوان بما يأتي:

- يعد ويقترح جميع العناصر التي من شأنها أن تسمح للدولة بضبط إستراتيجية وطنية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار ويضع تحت تصرف الحكومة البيانات الضرورية لإعداد البرامج الوطنية الخاصة بمحو الأمية وتعليم الكبار.

- ينفذ برامج محو الأمية وتعليم الكبار في إطار التوجيهات الإستراتيجية الوطنية.

- يستعمل أمثل الوسائل المادية والمالية والبشرية التي تعبئها الدولة لتحقيق أهداف محو الأمية وتعليم الكبار طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

- يساهم في تجسيد أبعاد مفهوم التضامن الوطني بتعميم مكافحة الأمية عن طريق تعبئة القدرات الوطنية وتأطيرها والسهر على مراقبتها وتقويم نشاطاتها، وإرسال تقرير سنوي إلى السلطة الوصية.

- يعمل على توفير البرامج والمناهج والنماذج الأساسية للكتب و الوسائل التعليمية المتعلقة بمحو الأمية وتعليم الكبار وضبط مقاييسها.

- يتكفل بتكوين معلمي الأميين، المكلفين بمحو الأمية وتعليم الكبار، بالتنسيق مع الهيئات والمؤسسات والجمعيات المعنية.

- يتكفل بمهمة التوجيه والإعلام باستعمال جميع وسائل الاتصال.

- ينجز جميع الدراسات العلمية والتقنية والميدانية المتعلقة بظاهرة الأمية ومحوها ويشجع ذلك.

- ينظم المحاضرات والملتقيات والأيام الدراسية والمعارض حول موضوع الأمية.

- يساعد ويدعم النشاط الجمعوي في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

- يعمل بالاتصال مع جميع القطاعات الاجتماعية والتربوية والثقافية المعنية من أجل تعبئة مستخدمي التأطير والهياكل الضرورية لتنفيذ إستراتيجية محو الأمية وبرامجها الوطنية .
- يعمل في إطار التنظيم المعمول به من أجل إقامة علاقات التعاون مع المؤسسات والهيئات الدولية المتخصصة، ويستغل جميع المعلومات والدراسات المرتبطة بالتجارب الدولية في مجال مكافحة الأمية[11].

2- الجمعية الوطنية (اقرأ) لمحو الأمية:

تعتبر جمعية وطنية ذات طابع تربوي و تثقيفي و تكويني و خيري تعمل على نشر الوعي و محاربة الجهل و الأمية و تهتم بالفئات الأكثر حرمانا خصوصا في الأرياف الجزائرية. تأسست هذه الجمعية سنة 1990 بقرار صادر عن وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و توجد لها فروع نشيطة عبر كامل التراب الوطني، يشرف عليها مكتب تنفيذي وطني منتخب في الجمعية العامة التي تنعقد مرة كل ثلاث سنوات. يتضمن أعضاء هذه الجمعية نخبة ممثلة ممن ينتمون إلى سلك التعليم و التربية و يؤمنون بأن الإنسان يمكنه أن يتعلم في أي مرحلة من مراحل حياته[12].

– أهداف الجمعية المكلفة بمحو الأمية و تعليم الكبار:

تتمثل أهداف هذه الجمعية فيما يلي:

– محاربة الأمية.

- التوعية و خصوصا شريحة النساء حول هذه الفئة.

- تطوير برامج التعليم الخاصة بالكبار - تجسيد مبدأ الحق في التعليم.

بالمقابل قامت هذه الجمعية بالعديد من النشاطات و أهمها تجسدت في النقاط التالية:

– تنظيم الندوة السادسة للشبكة العربية لمحو الأمية و تعليم الكبار في الفترة الممتدة من 24- 26 فبراير 2004 و أهم ما تضمنته هذه الدورة: – تقديم التقرير العربي للمنظمات غير الحكومية و المجتمع المدني في إطار تقييم منتصف عقد تعليم الكبار.

— مناقشة نتائج مشروع رؤية الدارسين و الدراسات لبرامج محو الأمية في العالم العربي من تقديم المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالسكان و التنمية.

– استعراض بعض التجارب المتميزة في مجال محو الأمية في البلاد العربية.[13]

وعليه، فيبقى الهدف المنشود للجمعية النهوض بالعنصر البشري بالقضاء على الجهل و الاغتراب إن صح التعبير عن الوجود و من ثم السماح له بالمشاركة في تنمية المجتمع بكل ما يملكه من عطاء و قدرات في إطار العولمة.

الخاتمة:

بعد الاستعراض الوجيز لمحو الأمية بالجزائر و مدى مساهمة المجتمع المدني في ذلك و أهم الأهداف المبنية و المسطرة في ذات المجال، بالإضافة للمعطيات الرقمية التي أبرزتها التعدادات السكانية منذ الاستقلال، يظهر لنا جليا التطور الملحوظ و التدريجي في القضاء على الأمية و مظاهر الجهل التي حاول المستعمر الغاشم من زرعها بالسابق بكل ما يملك من وسائل للقضاء على المجتمع من الجذور ، و كانت البداية بنهج سياسة ديمقراطية التعليم التي فرضتها الدولة في السنوات الأولى من نيلها للحرية و التخلص من وطأة الاستعمار، و من ثم و مع إنشاء مؤسسات المجتمع المدني تضافرت الجهود أكثر فأكثر لتقليص نسبة الأميين من خلال الاعتناء بتعليم الكبار أيضا و هذا بوضع برامج خاصة لهاته الشريحة الأمية، فهناك إستراتيجية بناءة إزاء ذلك و قد مست هذه العملية مختلف مناطق البلاد و كلا الجنسين و التي من شأنها رفع مستوى المرأة

و كسبها القوة و الإرادة لمجابهة متطلبات الحياة العصرية التي تفرض نفسها شيئا فشيئا بفعل العولمة، و كما نعلم فالمرأة تشكل نسبة كبيرة في المجتمع و عليه فالاعتناء بهذا العنصر يعد أمر ضروري و حتمي و هذا للدور الفعال الذي من الممكن أن تلعبه في عجلة تنمية المجتمع سواء من خلال إشراكها المباشر في الاقتصاد الوطني أو من خلال تربية النشء و تهيئته ليكون عنصرا فعالا في الغد القريب. و ما يمكن قوله في الأخير أن محاربة الجهل و الأمية يجب أن تكون من أولى الاهتمامات في أي مجتمع من المجتمعات لأن الأمية عامل رئيسي لإعاقة التقدم الاقتصادي و الاجتماعي.

قائمة الهوامش و المراجع:

1- يوسف بيزيد، المجتمع المدني- ماهيته و ضرورته -، محاضرات الندوة الفكرية الخامسة حول المجتمع المدني و دوره في التنمية، الرابطة الولائية للفكر و الإبداع بولاية الوادي، 2005، ص ص.27-28.

2- بشير خلف، المجتمع المدني بدعة دخيلة أم ضرورة ملحة، نفس المرجع، ص 169.

3- حسن قرنفل، المجتمع المدني و النخبة السياسية- إقصاء أو تكامل -، أفريقيا الشرق، بيروت، 2000، ص 57.

4- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة، " المرأة و المجتمع المدني في الجزائر "، رسالة الأسرة، مارس 2004، الجزائر، ص 23.

5- مراد زعيمي، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2002، ص 60.

6- .www.annabaa.org

7- إقبال فازية، اللغة العربية في مراكز محو الأمية- دراسة وصفية تحليلية لكتابات المتعلمين الكبار الأميين، رسالة الماجستير، قسم اللغة العربية و آدابها، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص6.

8- Constantine25.montadamoslim.com/t605-topic.

9- وزارة التربية الوطنية، تطور تربية الكبار وضعية و آفاق- الندوة الدولية الرابعة لليونسكو الخاصة بتربية الكبار-، فبراير 1985، الجزائر، ص ص. 46-47.

10- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة، " محو الأمية في الجزائر "، رسالة الأسرة، مرجع سابق، ص ص.34-35.

11- www.m-education.gov.dz.

12- المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، مستقبل تعليم الكبار في الوطن العربي- وقائع ندوة مستقبل تعليم الكبار في الوطن العربي-، تونس، 2002، ص 21.

13- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة، " محو الأمية في الجزائر "، مرجع سابق، ص35.